نص ردن

▪ علاء حسن

بغداد" صويلح شراد

من ابتكارات النظام السابق الغريبة العجيبة انه قرر اعتماد احصاء عام ١٩٥٧ لامتلاك العقار في العاصمة بغداد، وحدد بيع وشراء العقارات في حي الاعظمية بابنائها فقط ، ولايجوز لغيرهم من احياء العاصمة الاخرى شراء منزل في ذلك الحي .

قرار النظام السابق مجحف بامتياز ، ولكنه بحسب تخريجات وتشريعات ذلك الوقت ينطلق من الايمان بالمشروع النهضوي العروبي ، لتحقيق النصر الناجز على العدوان الثلاثيني الغاشم ، ومثل هذه الشعارات كانت وقتذاك لافتات رسمية للتغطية على انتهاكات حقوق الانسان .

اعتماد احصاء عام ٥٧ للتملك في بغداد ، خلف مشاكل مازالت تنتظر الحسم في المحاكم ، والامثلة كثيرة فهناك من رفض تسجيل العقار المسجل باسمه لغيره ، ومن مثل هذه الافلام لم تصل بعد الى نهايتها وانها بحاجة ماسة الى تدخل جهات متعددة لانهاء معاناة من اشترى عقارا في بغداد وسجله باسم غيره .

قرار النظام السابق وبكل ما يحمل من انتهاك فاضح لحقوق الانسان ، يراه بعض العراقيين بانه ينطوي على فوائد مستقبلية ، شلون ؟ معظم اعضاء مجلس محافظة بغداد ، لم يولدوا فيها ، ولم تعرفهم الاحياء الشعبية ، وصلوا الى العاصمة بقطار حزبي ، قادمين من قرى جنوبية ، ومرحبا بهم بالعاصمة ، ولكنها رفضتهم لانهم لم يمنحوها ما تستحق من رعاية وخدمة ، بل اسهموا بانحطاطها، ولو كان المسؤولون المحليون من سكنة العاصمة لكانت الصورة بشكل اخر ، وهنا تبدو الفائدة من قرار جائر ، ولاسيما ان العراق لا يصنف ضمن دول المؤسسات وبعد الوصول الى هذه المرحلة ، والله وحده يعلم تاريخها، يمكن الغاء مسقط الرأس شرط الترشح لخوض الانتخابات المحلية ، والمسألة لاتحتاج الى قرار توافقي فليس من المعقول ان يخدم ابن الطارمية كحلاء ميسان ، وابن دواية الناصرية حي المنصور في بغداد ، المعادلة غير متوازنة ياجماعة الخير ، واعلموا ان للجغرافية عوامل تاثير مهمة في حركة التاريخ ، وتطور المجتمعات وتاسيس الدول .

في ستينات القرن الماضي كان صويلح شراد غير قادر على الوصول الى باب الدروازة في منطقة الكاظمية ، لانه يخشى المدينة ، واخر نقطة له تكون قرب كراج التاجي ، يتناول نفر الكباب ويشتري علبة سجائر من نوع غازي ثم يعود الى قريته بباص الخشب ، وفي المساء يتخلى عن كيس التتن ، وفي مضيف شيخ العشيرة يدخن سيجارته المفضلة وكأنه فتى اعلان بنسخة اميركية .

بعد مرور سنوات وتحديدا في العام ٢٠٠٩ اعلن صويلح استعداده لخوض الانتخابات المحلية عن العاصمة بغداد ، وله كامل الحق في هذا الخيار انه يعيش في اجواء الحرية والديمقراطية ، ويمتلك مواصفات لا تتوفر لدى غيره فهو بحسب سجل عام ١٩٥٧ من مواليد العاصمة بغداد ، وليس امامه سوى ان يقدم معاملة لتغيير اسمه من صويلح شراد ، الى صلاح شاكر لكي يمنحه الاسم الجديد صفة حضارية تؤهله لخوض العملية الانتخابية المقبلة ، ثم تحقيق اهدافه في تطوير باب الدروازة المنطقة التي كان يحلم في الوصول اليها قبل عشرات السنين ، ومن ابي جعفر المنصور الى صويلح شراد بغداد تنهض من جديد.

أكدوا على الإسراع بتشريع قانونهم الجديد

المتقاعدون يطالبون بالحد من ابتزاز مكاتب الصيرفة لهم

جدد المتقاعدون، مطالباتهم بالإسراع بتشريع قانون التقاعد الجديد، ووضع حد لما وصفوه بـ"ابتزاز" مكاتب الصيرفة لهم عند صرف رواتبهم بتقنية البطاقة الذكية.

معاناة المتقاعدين، تستمر بسبب الإهمال واللا مبالاة من قبل المسؤولين من دون إيجاد حل أو تحرك لتحسين الوضع الاقتصادي لهذه الشريحة، إذ يقول سكرتير الجمعية العراقية للمتقاعدين في بابل لفتة عبد النبي الخزرجي، في حديثه لـ"المدى": إن الجمعية مستمرة بالعمل على استحصال جميع حقوق المتقاعدين وفقا للقانون، وفي مقدمتها الإسراع بتشريع القانون الجديد للمتقاعدين.

□ الحلة / إقبال محمد

ويضيف "سبق ونظمنا تظاهرة في ساحة التحرير قبل أيام، ونحن الآن نواجه ضغوطا شديدة من شريحة المتقاعدين لتنظيم تظاهرات واعتصامات لنيل حقوقنا التي ضمنها الدستور"، مشيرا إلى أن "المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يعيرون اهتماما لهذه المطالب، وهم مصرون على تهميش حقوق المتقاعدين".

ويرى الخزرجي أن المسؤولين "يصرون على عدم رفع المعاناة عن شريحة المتقاعدين والإصرار على هضم حقوقها وإبقائها رهينة العوز والفقر والحرمان"، على حد تعبيره.

ويشير الخزرجي إلى أن "العمل بالبطاقة الذكية ظاهرة حضارية لتسهيل صرف الرواتب من أي مصرف مقابل مبلغ ١٠٠٠ دينار، ولتخفيف الزخم على المصارف تم التوجه إلى مكاتب الصيرفة".

ويبين أن "أصحاب مكاتب الصيرفة لم يكتفوا بالرسم المخصص لهم وصاروا يبتزون المتقاعد باستقطاع مبالغ إضافية تصل خمسة آلاف دينار دون وجه حق، إضافة للمبلغ المخصص لهم من قبل الشركة العالمية للبطاقة الذكية".

ويصف الخزرجي مكاتب الصيرفة بأنها "عبارة عن دكاكين صغيرة لا تستوعب أعداد المتقاعدين أو المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية وغيرها من الدوائر ولا تتوفر فيها أبسط الخدمات رغم أنها تتعامل مع مواطنين أغلبهم من كبار السن".

متقاعدون يتسلمون رواتبهم

وينبه الخزرجي إلى أن "هناك معاناة أخرى أقسى وأمرّ من سابقتها وهي تأخير صرف الرواتب عن الموعد المقرر لها وهو اليوم الثاني من كل شهر، بل أن صرف رواتب الدفعتين السابقتين تأخر لغاية العاشر من الشهر".

ويذكر الخزرجي "العذر الذي تذرع به أصحاب مكاتب الصيرفة بشأن التأخير كان (لا توجد إشارة) - والمقصود به انقطاع الاتصال اللاسلكي - "، متسائلا "لماذا تنقطع الإشارة عن رواتب المتقاعدين فقط، ولماذا لا يتم تأمين الرواتب قبل أيام من موعد الصرف لكل فئة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين، خاصة وإن الفترة بين راتب وآخر ٦٠ يوما".

ويؤكد الخزرجي "أي اعتراض من قبل المتقاعدين سواء على تأخر الرواتب أو استقطاع مبالغ أكثر من المقررة أو عدم توفر الخدمات في مكاتب الصيرفة، يجابه من قبل أصحاب المكاتب بكلمات غير لائقة أو الطرد أو الجملة المكرورة (روح وين ما تريد اشتكي)"، على حد قوله.

ويلمح إلى أن "كل هذه المعاناة والإجراءات المرهقة يقع ضحية المتقاعدين جميعا باستثناء ذوي الدرجات الخاصة الذين وضعوا لهم قانونا خاصا بهم بالرغم من أن هذا القانون يتعارض مع المادة ١٤ من الدستور، والقوانين النافذة، لأن كل القوانين التي صدرت منذ قيام الدولة العراقية تؤكد أن الموظف الذي يكمل خدمة ١٥ سنة تقويمية يستحق راتبا تقاعديا، أما ما عدا ذلك فيستحق مكافئة نهاية الخدمة".

واختتم الخزرجي حديثه بالقول: "المتقاعدون يطالبون الحكومتين الاتحادية والمحلية الإسراع بتشريع قانون التقاعد الجديد، ومنع مكاتب الصيرفة من استقطاع أية مبالغ إضافية، وصرف الرواتب في المواعيد المحددة، وإضافة التأمين الصحي إلى رواتب المتقاعدين وتوفير أدوية الأمراض المزمنة لهم من منافذ الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة".

عدد من المتقاعدين الذين التقتهم "المدى" في مقر الجمعية، تحدثوا عن جانب من معاناتهم، إذ يؤكد المتقاعد حميد دليمي المعموري، إن راتبه لا يغطي الاحتياجات المنزلية وهو ما يضطره إلى الاقتراض من أقاربه أو معارفه لتأمين متطلبات العائلة، لافتا إلى أن معظم المتقاعدين يعانون من الأمراض المزمنة وهو ما يعني بالضرورة نفقات شهرية للعلاج.

فاضل عباس محمد، عسكري متقاعد، يقول: "لم يتم تعديل راتبي التقاعدي لغاية الآن"، متسائلا متى يتم تعديل راتبه وشموله بقانون التقاعد العسكري.

لجنتان لإدارة المنطقتين الصناعيتين في مدينة الموصل

□ الموصل / نوزت شمدين

تعتزم محافظة نينوى تشكيل لجنتين مستقلتين لإدارة المنطقتين الصناعيتين في جانبي مدينة الموصل الأيمن والأيسر.

وذكر محافظ نينوى لـ"المدى"، إن اللجنتين ستتألفان من الصناعيين المستأجرين في المنطقتين الصناعيتين، وبعضوية ممثلين عن نقابة العمال و بلدية الموصل، مبينا أن الغرض من هذه الخطوة هو البدء بتحديث وتطوير المناطق الصناعية في محافظة نينوى.

وتشهد المناطق الصناعية في مدينة الموصل، نشاطاً ملحوظاً قياساً بالسنوات السابقة، إذ كانت قد تحولت إلى مناطق مهجورة، بسبب أعمال العنف والعمليات المنية المضادة، مما أدى إلى انتقال جميع الورش العاملة في المنطقتين الصناعيتين إلى مناطق آمنة خارج مدينة الموصل، وتحديداً في المنطقة الشرقية بين ناحية برطلة والموصل.

من جانب آخر، استمر الكثير من أصحاب الورش العائدين إلى ورشهم في منطقة الجانب الأيسر الصناعية، في مطالباتهم بإعفائهم من بدلات الإيجار المتراكمة عليهم عن السنوات السابقة، داعيا بلدية الموصل باعتبارها الجهة المشرفة، إلى إلغاء الديون المترتبة، لكون الورش كانت مغلقة طوال تلك الفترة.

وقد نقل أصحاب الورش مطالباتهم إلى محافظة نينوى، ودعوها إلى مفاتحة الوزارة المختصة، لاتخاذ قرار بهذا الصدد، كما دعوا الأجهزة الأمنية إلى فتح الطرق المؤدية إلى المنطقتين الصناعيتين، وكذلك الشوارع الداخلية فيها، لاسيما أن الأوضاع الأمنية باتت تشهد في الموصل استقرارا نسبيا.

حقوق الإنسان تواصل حملة الكشف عن ضحايا المقابر الجماعية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة حقوق الإنسان، عن استقدام خبراء أجانب وأجهزة حديثة للتعرف على ضحايا المقابر الجماعية، مؤكدة مواصلة العمل لإنجاز هذا الملف.

ويؤكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة كامل أمين، أن هناك مقابر تم اكتشافها بعد نيسان ٢٠٠٣ تعود إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وتضم رفات معارضي النظام المباد الذين تم تصفيتهم وإعدامهم ودفنهم في مقابر جماعية.

ويشير إلى أن "هناك أيضا مقابر جماعية تعود إلى فترة العنف الطائفي". وتشكو وزارة حقوق الإنسان من عقبات عديدة تقف أمام تنفيذ الحملة أهمها عدم تعاون أسر الضحايا معهم.

ويبرر المتحدث باسم الوزارة ذلك بأن "عددا كبيرا من الأسر يعتقدون أن عدم التعرف على رفات أبنائهم سيقطع عنهم المنحة المالية التي يستلمونها من مؤسسة الشهداء وهو غير صحيح".

ويؤكد أمين أن "تقادم الملف سبب آخر لضعف إقبال الأسر حيث تعود إلى حقبة تسعينيات القرن الماضي وبعضها إلى الثمانينيات والسبعينيات في حين تسعى الوزارة إلى تأسيس قاعدة بيانات للمفقودين ولضحايا المقابر الجماعية". ويوضح أن "الأولوية ستكون للأسر المسجلة في مؤسسة الشهداء أما بقية الأسر فسيتم استقبال طلباتها ولكن يجرى معها تحقيق عن سبب عدم تسجيل الضحية في مؤسسة الشهداء بعد مرور وقت طويل على الرغم من اعتقادها بأنه اعدم من قبل النظام السابق". ودعا أمين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر إلى حث الأسر المتضررة على مراجعة مكاتب حقوق الإنسان في جميع المحافظات عدا إقليم كردستان، بهدف جمع العينات منهم ومطابقتها مع رفات ضحايا المقابر الجماعية للتعرف على هوياتهم، مطالبا أعضاء مجلس النواب بالتحرك في مناطقهم للغرض نفسه لاسيما وأن معظم النواب هم ممثلون لعدد كبير من ذوي ضحايا المقابر الجماعية. وواجه ملف المقابر الجماعية مشاكل عدة، أبرزها النبش العشوائي من قبل ذوي الضحايا، وتؤكد المعلومات أن عدد المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في مختلف المحافظات منذ العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، بلغت نحو ٣٤٦ مقبرة. وعلى الرغم من مرور أكثر من تسع سنوات على اكتشاف أول مقبرة جماعية في محافظة بابل قبل أن يتوالى اكتشاف المئات منها في مناطق مختلفة من العراق لاسيما في الوسط والجنوب، إلا أن هذا الملف بنظر العديدين ما زال في بدايته، إذ أن المشكلة الأكبر تكمن في وجود عشرات الآلاف من ضحايا المقابر الجماعية الذين لم يتم التعرف عليهم بسبب ضعف إجراءات وزارة حقوق الإنسان في تسوية هذا الملف.لكن الوزارة أطلقت في آذار الماضي حملة وطنية لجمع العينات من ذوي ضحايا المقابر الجماعية عن طريق أجهزة حديثة، ومن قبل خبراء أجانب. عضو لجنة الشهداء والسجناء السياسيين النيابية أمل عطية، أنحت باللائمة على وزارة حقوق الإنسان لعدم توثيقها للجريمة بالشكل المطلوب.وأضافت "لم تتمكن الوزارة حتى من جمع مقتنيات الضحايا لتوثيق الجريمة البشعة"، معربة عن أملها في أن تسهم الحملة الوطنية لجمع العينات من ذوي ضحايا المقابر الجماعية بشكل ايجابي في هذا الأمر.ووجهت عطية اللوم إلى لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب لانشغالها بملفات أخرى ولم تول ملف المقابر الجماعية ما يستحقه من اهتمام، على حد قولها.وتتضمن الحملة الوطنية لجمع عينات من ذوي ضحايا المقابر الجماعية، أخذ عينات من دماء ذوي الشهداء والمفقودين ومطابقتها مع الحمض النووي DNA لرفات ضحايا المقابر الجماعية وفي حال تطابق نتائج الفحوصات سيتم تسليم الرفات إلى ذويهم.

اتهمت ميسان بالتجاوز على حصتها المائية

تلوث وارتفاع نسبة الملوحة في مياه الشرب بالبصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

كشف مسؤولون في محافظة البصرة، عن تراجع مستوى ماء الشرب وارتفاع نسبة التلوث فيها، بسبب شح مصادر المياه وتقادم محطات التصفية في المحافظة، فيما اتهموا محافظة ميسان بالتجاوز على حصة البصرة من المياه. وقال معاون مدير مركز إنعاش الأهوار في البصرة المهندس الزراعي علاء البدران، في ندوة عقدتها منظمة (شباب الجنوب)، عن قلة وتلوث مياه الإسالة في البصرة، وحضرتها "المدى": إن مياه الشرب في المحافظة غير مطابقة للمواصفات بسبب تقادم محطات التصفية والمشاكل التي تعاني منها تلك المحطات.

وأضاف "نسبة المياه التي تدخل البصرة لا تغطي حاجة ٢٠٪ من سكان المحافظة بسبب التجاوزات على حصتها من قبل محافظة ميسان، إضافة إلى مئات التجاوزات الحاصلة في البصرة، وعدم اتخاذ إجراءات رادعة للحد من هذه التجاوزات". وحذر البدران من أمراض خطيرة تنتقل بواسطة مياه الشرب كالتيفوئيد والملاريا وذلك بسبب تلوث المياه وتصريف نفايات المعامل والمصانع ومخلفات المجاري الأنهر.

البدران اقترح لمعالجة شح المياه في البلاد، تنشيط مهام اللجان الفنية المشتركة لبلدان الحوض المائي، وتفعيل دورها في تبادل المعلومات الفنية، وإيجاد سبل لعقد اتفاقيات محاصصة المياه.

وطالب بضرورة إنشاء مراكز بحوث إستراتيجية تتبنى وضع الخطط المستقبلية في مجال المياه، وإسناد مهام المشورة الفنية والقانونية في مجال السياسة المائية للكفاءات العملية القادرة على تثبيت الحقوق المائية.

ودعا البدران إلى تغيير هيكلية السياسة المائية في البلاد ورفع كفاءة شبكات الري واعتماد طرق التوعية والإرشاد، وتنمية الموارد المائية عن طريق توزيع الحصص المائية الاستهلاكية بصورة هادفة بين القطاعات المختلفة.

وشدد على قيام المتخصصين بالتحري عن بدائل لمعالجة النقص الحاد في المياه، وإنشاء شبكة معلومات حديثة تختص بمعالجة بيانات المياه وربطها إقليمياً وتعزيزها بالكوادر المؤهلة، حاثا على إعادة هيكلية مؤسسات الدولة المسؤولة عن المياه وإصدار التشريعات اللازمة في هذا المجال.

مدير مكتب حقوق الإنسان في البصرة مهدي التميمي، وصف وضع مياه الشرب في البصرة بأنه "وضع يرثى له"، مبديا أسفه من تجاوز محافظة ميسان على حصة البصرة المائية.ولفت التميمي إلى أن عمليات تجفيف الأهوار والمساحات الكبيرة من المسطحات المائية كان له الأثر في ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، وقلة الواصل منها للمواطنين في عموم المحافظات الجنوبية.

مستشار المحافظ للشؤون الزراعية الدكتور محسن دشر، أكد في كلمته إن على الحكومة الاتحادية تخصيص حصة مائية ثابتة للبصرة لا تقل عن (٧٥ م٣/ ثانية) لتلافي مشكلة امتداد اللسان الملحي في شط العرب.

وأضاف يتوجب على وزارتي الموارد المائية والخارجية اتخاذ الإجراءات الكفيلة مع دول الجوار لضمان وصول الحصص الكافية من المياه إلى العراق، مطالبا في الوقت نفسه بضرورة الإسراع بتنفيذ مشروع السد التنظيمي على شط العرب. وأفاد دشر بأن "الحكومة المحلية في البصرة لديها ثلاثة مطالب، أولها وجوب تخصيص حصة ثابتة من المياه العذبة من خلف ناظم قلعة صالح لا تقل عن (٧٥ م٣/ ثا)، وحتمية إشراك الحكومة المحلية بسلطاتها الثلاث الرقابية والتشريعية والتنفيذية في رسم السياسات المائية للعراق والبصرة كون المحافظة تقع في نهاية المصب، وبالتالي فإنها أول وأكثر المحافظات المتضررة في نقص وشحة المياه، ودعوة وزارة الموارد المائية إلى الإسراع بتنفيذ سدة تنظيمية على عمود شط العرب".

وكان مدير مديرية ماء البصرة خالد جمعة، قد أكد في وقت سابق لـ"المدى"، إن "الارتفاع غير المسبوق في نسب تراكيز الأملاح بمياه شط العرب أدى إلى تضرر مضخات كبيرة في بعض المحطات، خاصة وأن الكثير من مناطق البصرة تجهز بمياه الشط".

وبين أن "نسب تراكيز الأملاح ارتفعت في مدينة البصرة خلال أسبوع من ١٣٥٠ جزء في المليون إلى أربعة آلاف بالمليون".

وأكد جمعة أن "مديرية الماء تقوم فقط بتصفية المياه التي تضخها إلى المناطق السكنية، ولا تتوفر لديها إمكانية لتحلية المياه"، معتبراً أن "مشروع ماء البصرة الكبير الممول من القرض الياباني للعراق، والذي من المقرر أن ينفذ العام المقبل سيضع انجازه بعد سنوات قليلة حداً لمعاناة المواطنين من ملوحة وتلوث المياه الواصلة إلى بيوتهم".

شط العرب